

# أثر الممارسات الاحتياطية في المحاسبة على فجوة التوقعات في المراجعة

أ.م.د. أحمد على غازى صقر  
استاذ مساعد  
كلية التجارة\_جامعة المنصورة

د. سماح طارق أحمد حافظ  
مدرس المحاسبة  
كلية التجارة\_جامعة المنصورة

## الباحثة علياء عادل عنتر السبعة

### الملخص

توصلت الدراسة إلي أن بيئة المراجعة تساهم في وجود فجوة التوقعات من خلال عدم التحديد الواضح لدور مسئوليات المراجع و التوصل غير الفعال في بيئة المراجعة و قصور نظام الرقابة الذاتية لمهنة المراجعة و القصور في التقارير المالية المنشورة و عدم كفاية التشريعات والإصدارات المهنية المنظمة للمهنة ، كما توصلت إلي عدم وجود إطار محدد للممارسة الاحتياطية في المحاسبة لكنها تختلف من شركة لأخرى.

توصي الدراسة نظرا للطبيعة الديناميكية لفجوة التوقعات وصعوبة القضاء عليها نهائيا استخدام أكثر من عامل واحد حتى يمكن تضيقها منهم إلزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بأن يكون لديهم لجنة مراجعة فعالة ، تطبيق التخصص الصناعي (المهني) للمراجع الخارجي ، التدريب الميداني المستمر للمراجعين ، تحسين إدراك المستخدمين من خلال وسائل

تهدف الدراسة إلي دراسة وتحليل فجوة التوقعات في المراجعة وسبل تضيقها يتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية : دراسة وتحليل الممارسات المحاسبية الاحتياطية ومدى تأثيرها على القوائم المالية ، تحديد دور المراجع في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ، مدى تأثير لجان المراجعة والتخصص الصناعي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات واخضاعها للمعالجة الاحصائية واستخلاص النتائج منها حيث تم توزيع عدد ٣٨٤ قائمة استقصاء ووصلت نسبة الاستجابة الكلية ٧٨٪ الصالح منها ١٤٧ استبيان .

## طبيعة البحث وأهميته :

يعتقد مستخدمي القوائم المالية بصحة القوائم المالية بمجرد إصدار تقرير المراجع عن حسابات الشركة بدون أخذهم للاعتبار القيود المفروضة على المراجعة ( قيود الوقت - الأتعاب - المعايير) ولذلك أصابتهم خيبة أمل بعد الفضائح المحاسبية والمالية وانهار الكثير من الشركات الأمريكية مثل زيروكس Xerox ، وورلد كوم world com ، وخاصة شركة إنرون للطاقة والتي قدرت خسائرها هي فقط بأكثر من ١٠٠ بليون. ( حماد، ٢٠١١) مما سبق يظهر أن هناك فجوة توقعات بين مستخدمي القوائم المالية وقدرة مراجع الحسابات على تحقيق أي ما يطلق عليه فجوة التوقعات في المراجعة .

وتبدو أهمية هذا البحث من خلال دراسة فجوة التوقعات في المراجعة ومعرفة أسبابها ومحاولة معرفة الممارسات الاحتياطية المحاسبية للشركات والتي تزيد من صعوبة أداء المراجع لمسئولياته ومحاولة معرفة كيفية الكشف عن تلك الممارسات ودور المنظمات المهنية للحد منها . ومحاولة تحديد مسؤولية المراجع عن

الأعلام والندوات والمؤتمرات ، عقد الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية لمناقشة مشاكل المهنة وامكانيات تطوير هذه المهنة.

## مقدمه

لكن واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين الكثير من الصعاب والانتقادات والاتهامات بالقصور وذلك نتيجة المخالفات المالية الخطيرة للعديد من الشركات الكبرى والبنوك والأزمات المالية التي تعرضت لها تلك المنشآت ووجهت اتهامات وانتقادات عنيفة لمهنة المحاسبة والمراجعة ووجه البعض للمحاسبة بأنها أداة للخداع والتحايل كما أنها وصفت بأنها مجرد لعبة أرقام . (Amat and Gowthorpe , 2004)

قد أدت الاضطرابات في الأسواق المالية وانهار الشركات وإفلاسها وتحريك الدعاوى القضائية ضد مكاتب المراجعة إلى اتساع الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من تأكيد مطلق بأن القوائم المالية خالية من التحريفات سواء كانت ناتجة عن الأخطاء أو الناتجة عن الغش وبين الممارسات الفعلية للمحاسبين القانونيين والقواعد التي وضعتها معايير المراجعة وهو ما يطلق عليه فجوة التوقعات في المراجعة.( Roy and Edwards,1996)

اكتشاف الغش المحاسبي والتي تعد من الأسباب الهامة التي ساعدت على اتساع فجوة التوقعات في المراجعة .

### مشكلة البحث :

زادت حدة الانتقادات لمهنة المراجعة ولمدى كفاءتها في أداء عملها وما يتبعها من تزايد الدعاوى القضائية ضد بعض مكاتب المراجعة إما بسبب عدم قدرة المراجعين على اكتشاف حالات الغش أو لتواطؤ بعض المراجعين مع المسؤولين في الشركات محل المراجعة، ومن هنا يظهر التباين الواضح بين توقعات مستخدمي القوائم المالية لواجبات ومسئوليات المراجع وبين الدور والمسئوليات الذي يقوم به المراجع فعلا مما أدى إلى ظهور فجوة التوقعات في المراجعة، وتعد مسئولية المراجع عن اكتشاف حالات الغش والأخطاء المحاسبية احد أهم الأسباب المؤدية لوجود فجوة التوقعات في المراجعة ومع ذلك نجد ندرة في الدراسات التي تناولت فجوة التوقعات في المراجعة وتناولت شرح الغش والممارسات الاحتيالية في المحاسبة بالتفصيل .

ولذلك فإن مشكلة البحث تتلخص في عدة تساؤلات أساسية :

ما المقصود بفجوة التوقعات في المراجعة ؟ وما هي مكوناتها وما هي أسباب وجودها ؟

ومدى تأثرها بالمحاسبة الاحتيالية ؟ وما هي طرق القيام بالممارسات الاحتيالية في المحاسبة؟

ودوافع الإدارة لتبني الممارسات الاحتيالية في المحاسبة ؟

وما هي سبل تضيق فجوة التوقعات ؟

### فروض البحث :

- لا يوجد ارتباط معنوي بين الممارسات الاحتيالية في المحاسبة وسبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة علي فجوة التوقعات في المراجعة.

- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للممارسات الاحتيالية في المحاسبة بأبعدها علي فجوة التوقعات في المراجعة.

- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لسبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة علي فجوة التوقعات في المراجعة .

- لا يختلف التأثير المعنوي للممارسات الاحتيالية في المحاسبة على فجوة التوقعات في المراجعة عند

توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة.

-لا توجد فروق معنوية في إدراك الأطراف المعنية بالدراسة لفجوة التوقعات فى المراجعة وفقا" للخصائص الديموجرافية ( المؤهل - عدد سنوات الخبرة - المسمى الوظيفي ).

### خطة البحث :

**الفصل ١ : فجوة التوقعات في المراجعة:** ويناقد مفهوم ومكونات فجوة التوقعات في المراجعة و أسبابها .

**الفصل ٢ : المحاسبة الاحتياطية:** ويناقد مفهوم و دوافع ظهور المحاسبة الاحتياطية و الممارسات الاحتياطية المحاسبية و دور المنظمات المهنية في إصدار معايير لاكتشاف الاحتيال المحاسبي .

**الفصل ٣ : سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة:** ويناقد دور لجان المراجعة و أثر التخصص الصناعي في أداء المراجع والتغيير الإلزامي للمراجع كذلك أثر التعليم في أداء المراجع وفى تحسين إدراك مستخدمي القوائم المالية ، والدراسة الميدانية .

### أهداف البحث :

الهدف الرئيسي دراسة وتحليل فجوة التوقعات في المراجعة وسبل تضيقها يتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة وتحليل الممارسات المحاسبية الإحتياطية ومدى تأثيرها على القوائم المالية .
- تحديد دور المراجع في التعرف على الممارسات الإحتياطية .
- تحديد دور المراجع في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة .
- مدى تأثير لجان المراجعة والتخصص الصناعي في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة .

### الدراسات السابقة :

(١)دراسة (Hassink et al,2009)

هدفت الدراسة دراسة فجوة التوقعات ودور المراجع في حالات وجود غش ومدى معنوية فجوه المعقولة وفجوة الأداء وفجوة المعايير فيما يخص موضوع الغش ، بالتحديد عن طريق القيام بدراسة ميدانية في هولندا واستطلعت خلالها وجهات نظر

كل من مدراء الشركات وموظفي البنوك والمراجعين الخارجيين .

توصلت الدراسة إلي دليل جديد علي وجود فجوة توقعات جوهرية فيما يخص الغش من خلال كل من فجوة الأداء وفجوة المعايير .

### (٢)دراسة kassem and Higson (2012)

هدفت الدراسة إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء فجوة التوقعات في المراجعة ،وتقييم جهود واضعي المعايير المراعين لتطبيق الفجوة وكشف الغش .

توصلت الدراسة إلى عدم بذل المراجع الأداء الكافي للكشف عن الأخطاء المادية الناجحة عن الغش، عدم اهتمام المراجع بالشك المهني .

توصى الدراسة بتوفير معايير المراجعين فيما يتعلق بتقديم مخاطر الفشل، ووجوب توفير آلية لمراقبة ومكاتبه المرجع للتأكد من أنها تتبع الإجراءات المطلوبة باستمرار كما توصي توفير المزيد من التدريب للمراجعين حول كيفية اكتشاف الغش.

### (٣)دراسة (المعزاز، ٢٠١٠)

هدفت الدراسة لدراسة قضية الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة بالسعودية ،باعتبار الغش فيه سوء تطبيق متعمد للمبادئ المحاسبية وماله من أثر سلبي في إهدار الثروات وانهيار الثقة في الأسواق المالية بشكل عام .

وتوصلت الدراسة بناء علي دراسة ميدانية مع أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة والمراجعين الخارجيين التي سبق لهم مراجعته الشركات المساهمة إلي ما يلي :-

أ- أن هناك أسباب للغش منها وجود الفرص المتاحة ،ضعف النفس البشرية والوازع الديني والضغط المادية ،كما ان مسؤوليه الغش الدور الرئيسي فيه يقع علي عاتق الإدارة باعتبار أنه في الغالب لا يقع الغش في القوائم المالية إلا بمعرفة الإدارة .

ب- علي المراجع الخارجي بذل المزيد من الجهد في تحديد مواطن الخطر وأن يتحلي بالأمانة والاستقامة والعناية المهنية القائمة لأنها كفيله بمنع الغش، كما توصلت إلي ضعف الدور الحالي للجان المراجعة وعدم قيامها بالدور المفترض منها .

لهم الحماية ضد الدعاوي القضائية من قبل مستخدمي القوائم المالية .

ب) ضعف ثقة المجتمع في التقارير والقوائم المالية وما يتبع ذلك من إفلاس العديد من هذه الشركات، ولاستعادة هذه الثقة يتطلب الأمر جهودا واعية ومدروسة للأطراف التالية: المشرعين والمنظمين ومجتمع الأعمال والباحثين والأكاديميين ومزاولي المهنة.

أوصت الدراسة بضرورة إصدار تشريعات حازمة تتضمن عقوبات رادعة لحالات التلاعب والتحرير في القوائم المالية، كما يجب على المراجع ممارسة الشك المهني بدرجة ملائمة تساعد على كشف الغش والاحتيال في القوائم المالية، كما توصي بالعمل على زيادة ورفع الكفاءة المهنية للمراجعين وذلك من خلال ما يلي :

- إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي الجامعي لمسايرة متطلبات واحتياجات الواقع العملي .
- ضرورة وجود نظام لمراقبة جودة الأداء المهني بمكتب المراجعة على غرار نظام مراجعة النظير

توصي الدراسة بقيام الجهات المهنية والأكاديمية بدورها في تعميق مفهوم الأمانة والاستقامة وبيان خطر الغش واثار ذلك علي القوائم المالية وإصدار القرارات التي تتضمن إلحاق أقصى العقوبات بمن يثبت عليه الوقوع في برائث هذا الوباء الخطير أو التهاون في اكتشافه ومنع وقوعه ،والمسارعة بالاعتماد لمشروع معيار مسئولية المراجع تجاه الغش باعتبار انه سيكون بمثابة المرجع والدليل لدي قيام المراجع بمهمة المراجعة ومدي مسئوليته عن اكتشاف الغش.

#### (٤) دراسة ( عبد الحليم، ٢٠١٤ )

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى تأثير بعض العوامل على مسئولية المراجع عن اكتشاف الغش والتقارير عنه وتحديد مفهوم وأسباب وصور الغش ، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشاف الغش في القوائم المالية وترتيبها حسب أهميتها .

توصلت الدراسة إلى :

أ)قيام المراجعين ببذل العناية المهنية الواجبة والاستعانة بالأساليب التي تمكنهم من كشف الغش والممارسات الاحتيالية في القوائم المالية ،كما يوفر

المتبع لدى أعضاء المعهد  
الأمريكي للمحاسبين القانونيين.  
(٥) دراسة (Dunn and  
(Mayhew,2004)

هدفت الدراسة لمعرفة اثر  
التخصص الصناعي علي أجور  
المراجعين وربطها بنتيجة نظرة  
المنافس أو المفاضلة بين مؤسسات  
المراجعة .

وتوصلت الدراسة إلي أن الحصة  
السوقية تمكن مؤسسات المراجعة من  
كسب المزايا التنافسية المتعلقة  
بالتكلفة والخدمات المقدمة يعتمد تأثير  
مثل هذه الفوائد التنافسية لأجور  
عملية المراجعة علي ما إذا كانت  
عملية المراجعة قد ميزت نفسها بشكل  
جيد عن منافسيها من خلال  
تخصصها في صناعه عميل المراجعة  
، كما توصلت الدراسة إلي أن اختيار  
العميل مراجع حسابات متخصص من  
شأنه أن يشير إلي نسبة العميل لتوفير  
المزيد من الإفصاح وتبين الدراسة ان  
مؤسسات المراجعة التي تمكنت من  
الحصول علي حصة أكبر في السوق  
تكسب علاوات إضافية وان مؤسسات  
المراجعة التي ميزت نفسها بنجاح  
محتفظ بموقع مساومه اقوي مع  
عمالها .

إلا انه قد تتخوف بعض الشركات من  
استخدام مراجعين متخصصين حيث  
سيكون هناك إفصاحات قيمه تذكر .

(٦) دراسة (Owens -Jackson,  
Robinson and Shelton ,  
2009)

هدفت الدراسة لاختيار العلاقة  
بين وجود لجنة مراجعه محايدة في  
المنشأة واحتمالية غش القوائم المالية،  
كما اختبرت العوامل المؤثرة في  
احتمالية غش القوائم المالية بخلاف  
استقلالية لجنة المراجعة وأظهرت  
نتائج الدراسة أن وجود لجنة مستقلة لا  
يمنع غش القوائم المالية نهائيا .

توصلت إلي أن احتمالية غش  
القوائم المالية يرتبط عكسيا بكل من  
:- (١) استقلاليه لجنة المراجعة

(٢) عدد مرات انعقاد لجنة  
المراجعة (٣) هيكل رأس المال

ويرتبط طرديا مع:

١ - حجم المنظمة

٢- فرص الاستثمارية ونمو المنظمة

## الفصل الأول

### فجوة التوقعات في المراجعة

#### مقدمة

ولا شك ان جودة الأداء المهني للمراجع يعتبر هدف أسمى لكل ممارسي المهنة علي حد سواء وإن كان من الصعب تحديد ما هيه الجودة المطلوبة بدقة، لما تتميز به طبيعة مهنة المراجعة . ( سلامة ، ٢٠٠٤ ) وقد أثارت فجوة التوقعات في المراجعة الكثير من الجدل منذ سبعينات القرن الماضي حتي وقتنا الحالي مرورا بالعديد من حالات الإفلاس لكبريات الشركات منها شركة انرون ٢٠٠١ ، وشركة وولد كوم ٢٠٠٢ ، وصولا للازمة المالية العالمية في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨ .

#### المبحث الأول : طبيعة فجوة التوقعات ومكوناتها .

مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة :

يعد (Lee, 1969) أول من أشار إلى وجود اختلاف في آراء المجتمع حول الدور الذي يقوم به مراجع الحسابات الخارجي والهدف من عملية المراجعة ،(القرني ، ٢٠٠٩) ولكن أول من استخدم مصطلح فجوة

التوقعات في المراجعة كان (Liggio) سنة ١٩٧٤ ، (Mahadevaswamy) and Mahdi,2008) عرفها بأنها الاختلاف بين مستوى الأداء المتوقع كما يتصوره كل من المراجع المستقل ومستخدموا التقارير المالية.(السعد، ٢٠٠٨)

كما عرفت فجوة التوقعات من قبل بأنها التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين فيما يتعلق بنطاق ووظيفة المراجعة ، أي أنه يعكس الفرق بين ما يتوقعه الجمهور من مهنة المراجعة وما تقدمه مهنة المراجعة في الواقع . (Ihendinihu) (and Robert,2014)

يوجد العديد من التفسيرات لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ورغم أن تعبير فجوة التوقعات في المراجعة يستخدم بكثرة منذ سبعينات القرن الماضي إلا أنه لا يوجد له تعريف (مصطلح) محدد ، حيث يستخدمه البعض للإشارة إلى التباين في مسؤوليات المراجعين وتفسير تقارير المراجعة بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية ، كما يستخدم البعض للإشارة إلى التباين في الأداء المهني للمراجعة ، وهناك من يستخدمه للإشارة إلي التباين في فهم أهداف



المراجعة بين المراجعين ومستخدمي القوائم المالية .

**مكونات فجوة التوقعات في المراجعة:**

**نموذج Porter** لفجوة التوقعات ويعتبر هو التقسيم الأكثر شهرة واستعمالاً على أساس ان الفجوة تنشأ بين طرفين هما مستخدمي القوائم المالية ومهنة ومكاتب المراجعة ، عندما تكون توقعات مستخدمي القوائم المالية مبالغاً فيها أو يكون الأداء المهني غير كاف بشكل مقبول. (Gherai,2011)

وقد قام بتقسيم فجوة التوقعات إلى مكونين أساسيين هما :

١- فجوة المعقولة (Reasonableness Gap): الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي أن ينجزه المراجعون وبين ما يمكن أن ينجزه المراجعون بصورة معقولة. (صالح، ٢٠٠٢)

٢- فجوة الأداء Performance Gap (( : وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي أن ينجزه المراجعون بدرجة معقولة وبين ما ينجزه المراجعون . ( Adeyemi,2011 )

ويتم تقسيم فجوة الأداء إلى قسمين :

أ ( فجوة قصور أو عدم كفاية المعايير (Deficient Standards) : وهي الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقاً لمعايير ونشرات مهنة المراجعة . ( Naif,2015 )

ب (فجوة قصور أو عدم كفاية الأداء (Deficient Performance) ) : وهي الفجوة بين واجبات المراجع الحالية وفقاً لمعايير ونشرات مهنة المراجعة وبين الأداء الفعلي للمراجع . ( Kose and Sedat,2015)

**أبرزت الدراسات والبحوث في أدب المراجعة بما لا يدع مجالاً للشك وجود فجوة التوقعات وبصفة خاصة فيما يتعلق بخمس قضايا رئيسية هي :**

١- المراجع كضامن لدفتر القوائم المالية .

٢- الإنذار المبكر بفشل وانهيار الشركة

٣- اكتشاف الغش والتقرير عنه .

٤- اكتشاف التصرفات غير القانونية والإفصاح عنها .

٥- واجب المراجع تجاه إبلاغ السلطات التشريعية.

## المبحث الثاني

### عوامل فجوة التوقعات في المراجعة

يوجد العديد من العوامل التي أدت إلى إيجاد فجوة التوقعات وساعدت في اتساعها إلا ان تلك الأسباب لم يتم الاتفاق عليها بالدراسات السابقة، يرى الباحث أن البيئة المحيطة بمهنة المراجعة لها تأثيرها ، فقد تكون أحد أسباب فجوة التوقعات عنصر أساسي في تكوينها في دولة ما ، مع أنها عنصر ثانوي في تكوين الفجوة في دولة أخرى

#### ومن الممكن تقسيم عوامل فجوة التوقعات في المراجعة إلى :

##### أسباب تتعلق بأداء المراجع :

١- الشك في استقلال وحياد المراجع الخارجي :إلا ان استقلال المراجع ما زال محل شك من جانب مستخدمي القوائم المالية وهناك العديد من العوامل التي كانت محل تساؤل من جانبهم بشأن استقلال العميل منها: (الغندودي، ٢٠١١)

أ. المنافسة الشديدة بين مكاتب المراجعة للحصول على العملاء .

ب.تقديم المراجعين لخدمات أخرى بخلاف خدمة المراجعة إلى العملاء .

ج.سعى بعض المنشآت للحصول على آراء مؤيدة لمواقفها من مكاتب المراجعة الأخرى (تسويق الرأي)

د.مدة تولى المراجع عملية المراجعة لمنشأة العميل .

٢- نقص الكفاءة المهنية للمراجع .

يقصد بالكفاءة المهنية للمراجع المعرفة الكافية و المتخصصة في مجالات المحاسبة و المراجعة والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات و الظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه المراجع من التعليم والتدريب الكافي. ( يوسف جربوع وعلى شاهين، ٢٠١١) وتعتمد الكفاءة المهنية على ثلاثة مقومات وهي : (الشحادة و شعبان، ٢٠٠٨)

- حصول العضو على مؤهل جامعي متخصص في مجال المهنة للدخول فيها.

- قضاء فترة من التدريب العملي كشرط لمزاولة المهنة.

- التدريب و التعلم المهني المستمر طوال فترة المزاولة.

تطالب الهيئات و المنظمات المهنية بضرورة مقابلة المراجع لمتطلبات التعليم المهني المستمر ، وهذا الاتجاه أكدته الدراسات التي قام به المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث أثبتت أن المراجعين الذين يتبعون إطار التعليم الضيق يجدون صعوبة في العمل بمقدرة وكفاءة في ظل توسع المهنة و التغيرات في التقنية و البيئة السياسية و الاجتماعية و المعايير المهنية ، و التي تخلق الحاجة في أن يستمر المراجعون بتعلم كل ما يتعلق بمهنتهم. ( الروياتى ، ٢٠٠١ )

٣- انخفاض جودة الأداء : يستدل من ارتفاع الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين على عدم رضي مستخدمي القوائم المالية على أداء المراجعين ويدل أيضا على عدم التزام المراجعين بالمعايير ، يوجد الكثير من العوامل التي تؤدي إلى تقليل جودة أداء المراجعين منها : ( نور ، عبيد و شحاتة، ٢٠٠٧ )

أ. يقوم المراجعون بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات مراجعة جديدة أو لعدم فقد عمليات مراجعة حالية.

ب. قبول أتعاب مراجعة عن عمليات مراجعة لا تتناسب مع الجهود

المبدول لأدائها وذلك للاحتفاظ بالعميل ، مما يجعلها تواجه مشكلة توفيق بين التكلفة و الجودة مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة أداء عملية المراجعة و بالتالي يؤدي ذلك إلي خفض أداء المراجع ، لذلك فلا بد أن تتسم المكاتب بالكفاءة و الفاعلية وأن تقوم بجمع الأدلة الكافية لمقابلة المعايير المهنية و يجب أن تؤدي عملية المراجعة بالكفاءة و الجودة المطلوبة في نفس وقت تدنى عنصر التكاليف. (غوالى، ٢٠١٣)

ج. تأدية خدمات أخرى بخلاف المراجعة بأتعاب قليلة للحصول على رضا العميل وضمان تجديد تعيينهم.

د. عدم التحفظ بشأن الاستمرارية عندما يكون ذلك ضرورياً .

هـ. إتباع سلوك متراخ مع العملاء إذا أدرك المراجع عدم رضا العملاء عن أدائهم.

و. زيادة عمليات الاندماج بين مكاتب المراجعة الكبرى للحصول على عمليات مراجعة كبيرة مما يضع ضغوطا على عملية المراجعة.

من المؤكد أن العوامل السابقة تضعف من أداء المراجع مما يزيد من فجوة التوقعات .

## أسباب تتعلق ببيئة المراجعة :

١- عدم التحديد الواضح لدور مسئوليات المراجع: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تؤدي إلى جود فجوة التوقعات في المراجعة ، ولذلك فلا بد أن يتوافر لدى المراجع الكفاءة الفنية والاستقلال وهما من الأمور التي يجب توافرها لعملية مراجعة ناجحة.

لكن يعتقد بعض مستخدمي القوائم المالية أن : ( Okoye, 2011 )

- المراجع مسئول عن إعداد القوائم المالية للمنشأة الخاضعة للمراجع.

- أن المراجعين يقومون بفحص ١٠٠% بدلاً من فحص العينة.

- يجب على المراجعين تقبل المسئولية عن البيانات المالية.

- تقارير المراجعة ينبغي أن تكون إشارات الإنذار المبكر تعبر عن ضائقة الشركات.

- يجب على المراجعين تحمل المسئولية عن جميع عمليات الاحتيال.

وجميع مما سبق مفاهيم خاطئة لمسئولية المراجع وهي جزء كبير من مشكلة فجوة التوقعات ، وهناك مؤشر آخر على عدم وضوح دور المراجعة في المجتمع وهو ان المستثمرين لا يلجأون إلي المراجعين إلا إذا كانت شركاتهم تعاني من مشاكل مالية أو تحقق خسائر. (Epsterin, 1994, and Geiger)

٢- التوصل غير الفعال في بيئة المراجعة :إن بيئة المراجعة تتطلب اتصالات مستمرة ، حيث يقوم المراجع بتوصيل المعلومات بصورة مستمرة إلي العملاء و الأطراف الأخرى خطاب الارتباط والاستفسارات ، و التقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية و التقارير عن القوائم المالية التي تم مراجعتها غير أن الكثير من الدراسات الميدانية أوضحت أن مستخدمي خدمات المراجعين (حتى أولئك المثقفون) ، قد لا يتقنوا بصورة دائمة كل المعلومات التي يستقبلونها من المراجعة. (فرحات، ٢٠٠٩)

٣- قصور نظام الرقابة الذاتية لمهنة المراجعة .

يقاس نجاح وفاعلية نظام الرقابة الذاتية لمهنة المراجعة بمدى فهم المجتمع لهذا النظام وإدراكه لكيفية

تطبيقه وليس فقط لكيفية فهم المحاسبين القانونيين لهذا النظام وإدراكهم لكيفية تطبيقه ، وتتضمن عمليات الرقابة ما يلي : ( مصطفى ، ٢٠٠٨ )

(أ) وضع معدلات للأداء . (ب) قياس الأداء . (ج) تحليل وتصحيح الانحرافات عن الأداء .

فوضع معدلات الأداء وقياسها وتحليل وتصحيح الانحرافات عن هذه المعدلات يستلزم كل ذلك وجود كيانات مهنية قوية تسيطر على المهنة وتضع لأعضائها القواعد و الإشارات والمعايير التي تنظم عمل أعضائها ، وتلزم الأعضاء بهذه القواعد والمعايير .

٤- القصور في التقارير المالية المنشورة :

تعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي لعملية المحاسبة ، كما أن تقرير المراجعة هو الخطوة الأخيرة في عملية المراجعة ، وكما يواجه المراجعون عدم رضا مستخدمي القوائم المالية عن أدائهم ، وتواجه كذلك التقارير المالية وتقرير المراجعة نفس النتيجة ، وذلك بسبب عدم قدرة المستخدمين على فهم تلك التقارير .

أجريت محاولات عديدة للتغيير في صيغة التقرير إلا أنها لم تنجح بشكل كافي لإيجاد صيغة تجلب الدعم الواسع للتغيرات التي أجريت ، وأظهرت لجنة (Cohen,1978) عدداً من النقائص في تقرير المراجع وأوضحت ان هذه النقائص تخص عملية الاتصال بين المراجعين ومستخدمي القوائم المالية ، وأرجعت ذلك إلي عدم قدرة المستخدمين للقوائم المالية على التمييز بين مسؤوليات الإدارة و المراجع ، وشمول التقارير على لغة قياسية مما يجعل التقارير تحتوي على رموز يصعب إدراكها ، وبموجب ذلك أوصت بوجود مراجعة تقرير المراجع بحيث يكون قادراً على وصف دور ومسئولية المراجع بشكل دقيق . (ترزي ، ٢٠١٣)

ترى الباحثة أن من حق مستخدمي القوائم المالية أن تكون القوائم المالية بلغة يستطيع فهمها ، كما أنها يجب أن تقي باحتياجات المستخدمين .

٥- عدم كفاية التشريعات والإصدارات المهنية المنظمة للمهنة :

يعتبر من الأسباب الرئيسية لفجوة التوقعات هو عدم تحديد مسؤوليات المراجع في القوانين السائدة

وفى الإصدارات المهنة وكذلك تعدد القوانين المنظمة للمهنة وربما تعارضها .

غير المعلومات الأصلية مما يؤثر علي المركز المالي للمنشأة . (بوتين)

وذلك لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وظهور شركات الأموال التي تميزت بالحجم الكبير والعمليات بالغة التشابك والتعقيد ، وانفصال الملكية عن الإدارة فيها ومحدودية المسؤولية للمساهمين ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد أهمية مراجعة الحسابات كونها أداة الرقابة المهنية التي تطمئن المساهمين إلي مدى عدالة التقارير المالية ، وأصبحت وظيفة المراجعة هي إبداء الرأي بعدالة التقارير المالية ، وليس اكتشاف جميع الأخطاء والتلاعب التي يمكن أن تكون بالتقارير المالية ، وبدأ المراجع يعتمد على أنظمة الرقابة الداخلية ( المراجعة الداخلية ) ، وتحولت المراجعة من مراجعة شاملة إلى مراجعة إختبارية تقوم على فحص عينة من الحسابات والعمليات يفترض أنها تمثل المجتمع المأخوذة منه أصدق تمثيل ، وخير دليل على هذا التغيير الذي طرأ على هدف المراجعة قرار القضاء الإنكليزي في عام ١٨٩٧ الذي نص صراحة على أن اكتشاف الخطأ والغش ليس هدفا لعملية المراجعة . (دحدوح ، ٢٠٠٦)

كذلك عدم مراقبة التزام المراجعين لتلك الإصدارات لذلك يجب وضع برامج جودة الأداء المهني لمكاتب وشركات المراجعة ووضع النظم الكفيلة لمعاقبة ما يخرج عن تطبيق تلك المعايير بطريقة سليمة ، وقد يكون ذلك كفيلا بتشجيع المراجعين على تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني . (جربوع وشاهين ، ٢٠١١)

### أسباب تتعلق بمستخدمي القوائم المالية :

١- مدى مسؤولية المراجعة عن اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية.

كان اكتشاف الغش والاحتيال من طرف المراجع غاية في حد ذاتها ، غير أن هذه الناحية قد أصبحت ثانوية للهدف الرئيسي المتمثل في إثبات شرعية وصدق الحسابات أي أن المراجع قد يعثر أثناء أداء المهمة صدفة على أعمال غش كالتلاعب بأموال المؤسسة أو تزوير المعلومات المحاسبية بهدف إظهار معلومات

يمكن تجنبها فهناك العديد من حالات الغش التي يكون من الصعب اكتشافها على الرغم من التخطيط والأداء الجيدين وفق معايير المراجعة التي تلقي القبول العام ، وخاصة إذا كانت هذه الاحتمالات ناشئة عن تدخل الإدارة العليا أو تواطؤ بين الإدارة العليا والموظفين .  
(ROMOS,2003)

كشفت دراسة (Lee) أن الخسائر الناتجة من المديرين تفوق بحوالي ستة عشر ضعفا للخسائر الناتجة من الموظفين ، الأمر الذي جعل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يغير من متطلباته لعملية المراجعة بأن يعطي أهمية أكبر لإجراءات ومتطلبات عملية الكشف عن الغش والاحتيال في عملية مراجعة يقوم بها المراجع.  
( Berton,1995)

يتوقع مستخدمو القوائم المالية أن يقوم المراجع باكتشاف كافة الأعمال غير القانونية للعميل والتقارير عنها كمخالفة القوانين العامة أو قانون الشركات أو القانون النظامي (فالاحتيال أو المدفوعات غير القانونية كالرشاوى ) تعتبر من المشاكل التي تقلقهم حيث أوضحت نتائج إحدى الدراسات أن ٧٤.٦%

وبينت دراسة (Gay and Sullivan) أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من المراجعين ( Gay and Schelluch,1998)

-أن يكونوا مسئولين أكثر للكشف وذكر الغش والأفعال غير الشرعية .

-توصيل المعلومات الأكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية حول طبيعة ونتائج عملية المراجعة .

-تحسين فاعلية وأداء المراجع مما يحسن الكشف عن الغش والأخطاء الجوهرية .

ويرى الباحث أن مطالبة مستخدمي القوائم المالية بتقديم تأكيد مطلق بخلو القوائم المالية من الغش والتلاعب فيه نوع من المبالغة ، وعدم الفهم لطبيعة عملية المراجعة التي تتم على أساس العينة وليس الفحص الشامل ، لهذا يجب العمل على تثقيف المستخدمين لخفض مستوى توقعاتهم حتى تتلائم مع ما يمكن أن ينجزه المراجع بصورة معقولة .

### دور المراجع للكشف عن الغش والخطأ :

إن عملية المراجعة تواجه المخاطر المتأصلة بعملية المراجعة والتي لا

فشل للمراجعة . ( Zhanq and Harrold, 1977 )

### ٣- نقص الثقافة عن المحاسبة والمراجعة بين المستخدمين :

يوجد قصور في نشر الوعي بالمفاهيم والمبادئ والفروض الخاصة بالمحاسبة والمراجعة لدى مستخدمي القوائم المالية سواء من جانب المنظمات المهنية التي ترعي شؤون المهنة أو من جانب الجهات الأكاديمية .

وهذا القصور من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإلمام والإدراك بماهية وأهداف المراجعة مما يولد المزيد من التوقعات المبالغ فيها نحو الأعمال المتوقعة والمطلوبة من المراجع ، مما يزيد اتساع فجوة التوقعات في المراجعة (فجوة المعقولة) . ( برير ، ٢٠١٤ )

### ٤- طبيعة التغيير في توقعات المجتمع :

التغيرات في توقعات ومطالب المجتمع سريعة وديناميكية ، الأمر الذي ينشأ عند فاصل زمني كبير بين ظهور توقعات المستخدمين الجديدة وبين حدوث الاستجابة من قبل المهنة لها ، مما يؤدي إلى حدوث اتساع فجوة التوقعات ( فجوة المعقولة) . (مج، ٢٠١٢)

من مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد أن على المراجع أن يقدم تأكيداً بخصوص اكتشاف كل التصرفات غير القانونية كما يعتقد ٨٤.٤% منهم أنه يجب على المراجع أن يقدم تأكيداً بخصوص اكتشاف التصرفات غير القانونية ذات التأثير الهام على القوائم المالية . ( Gay , Schelluch and Reid,1997 )

### ٢- اعتقاد مستخدمي القوائم المالية أن تقرير المراجعة الإيجابي يضمن قدرة المنشأة على الاستمرار .

أن أغلب المشكلات والقضايا المرفوعة ضد المراجعين كانت بسبب إصدارهم رأي نظيف بدون تحفظ في تقاريرهم ، وبعد ذلك يظهر وجود غش واحتيال يؤثر على الحسابات أو وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الميزانية مما قد يعرض المنشأة لعدم الاستمرار حيث يوجد اعتقاد لدى معظم مستخدمي القوائم المالية أن تقرير المراجعة النظيف يضمن سلامة القوائم المالية للمنشأة وقدرتها على الاستمرار في النشاط ونتيجة لذلك فإنه ينظر إلى فشل المنشأة مباشرة بعد الحصول على تقرير المراجعة النظيف على أنه



## الفصل الثاني

### صور الممارسات الاحتيالية في المحاسبة

إن مسألة المراجع عن اكتشاف الغش تمثل أحد أهم العوامل التي ساعدت على وجود فجوة التوقعات في المراجعة. (Gay , Schelluch and Reid,1997)

خصوصا بعد الانهيارات التي شهدتها الشركات الكبرى قد طرحت علي الأذهان تساؤلات عدة منها : كيف تدار هذه الشركات بهذه الصورة الخاطئة ؟ وهل يمكن الثقة بالقوائم المالية لتلك الشركات ؟ (Rezaee,2005)

وبما أن المراجع مسئول عن اكتشاف الغش والممارسات الاحتيالية المحاسبية ( مهما اختلفت درجة تلك المسئولية) وبما أن الإدارة والمحاسبين يستخدمون العديد من الطرق والأساليب والممارسة والاحتيال المحاسبي وذلك للتأثير على رقم الأرباح .

### المبحث الأول

#### إطار عام لطبيعة الممارسات الاحتيالية في المحاسبة

مُورست المحاسبة الاحتيالية منذ الثروة الصناعية وهي مستمرة حتى يومنا هذا، لكن أظهرت الملاحظات أن هذه الممارسات زادت منذ ثمانينات القرن الماضي، نتيجة لممارسات المحاسبة الاحتيالية فقد فشلت عدة شركات كبيرة وأغلقت في جميع أنحاء العالم. (Blessing, 2015)

يشير مصطلح المحاسبة الاحتيالية بصفة عامة إلى استخدام المعرفة المحاسبية للتأثير على الأرقام الواردة في التقارير في حين تبقى ضمن اختصاص قواعد وقوانين المحاسبة بحيث بدلا من إظهار الأداء الفعلي أو موقف الشركة ، تعكس ما تريده الإدارة. (Yadav,2014)

كما يمكن تعريفها بأنها التطويق المصطنع للأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة بهدف تعظيم أو تدنيه الأرباح المحاسبية لخدمة غرض معين. (عبيد، ٢٠٠٤)

#### دوافع الإدارة للممارسات الاحتيالية في المحاسبة

تتلخص وظيفة المحاسبة في توفير المعلومات المالية لمتخذي القرار سواء كانوا أطرافا داخلية أو أطرافا خارجية لكن لاحظ كل من (

- الضرائب
- التصنيف المهني
- تقادى شطب قيد الشركة من بورصة الأوراق المالية
- مقابلة توقعات المحللين الماليين

### المبحث الثاني

مطلوب من البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة أن تكون واضحة ومفهومة، ونظراً لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً لطرق ومبادئ وتقديرات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام الشركات بالإفصاح عن تلك الطرق والمبادئ المحاسبية والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم. (Ogilvie,2007)

يمكن تحديد أهم عوامل القيام بالممارسات الاحتياطية فيما يلي: (Yadav,2013)

- (١) حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية
- (٢) توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية

(watts and Zimmerman) في سبعينات القرن الماضي، أن هذه المعلومات منتجة من قبل أشخاص يسعون في الحقيقة إلى زيادة منافعهم الشخصية وتعد تلك الدراسة بداية ظهور المدخل الإيجابي للنظرية المحاسبية (Positive Accounting Theory) والتي تقوم على ربط الاختيارات المحاسبية بتأثيرها على ثروات الملاك ، ووجد الباحثان أن هناك علاقة بين البديل المحاسبي المستخدم وبين الأرقام المحاسبية مثل علاقة الاختيار المحاسبي بأسعار الأسهم وعلاقة توقعات الأرباح بطريقة صرف المخزون والعلاقة بين تعويضات ومكافآت المديرين المرتبطة بصافي الربح . (Collin , 2009 , et.al,

تتلخص دوافع الممارسات الاحتياطية على النحو التالي :

-وجود نظام للحوافز أو المكافآت للإدارة

- الإذعان لشروط اتفاقيات الدين
- التأثير على أسعار الأسهم
- طرح الشركة للاكتتاب العام
- تجنب التكاليف السياسية

- ٣) التغيير في التقديرات المحاسبية
- ٤) العمليات المصطنعة أو الوهمية
- ويمكن حصر أساليب الممارسات الاحتيالية في المحاسبة فيما يأتي:
- أولاً: الممارسات المصطنعة في المحاسبة.
- ١- الممارسات الخاصة بالإيرادات:
- ١/١ التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد.
- ٢/١ تسجيل إيرادات وهمية.
- ٣/١ تقديم أموال من الشركة للغير لاستخدامها في شراء منتجاتها.
- ٤/١ تسجيل الإيرادات بأزيد من قيمتها.
- ٢- الممارسات الخاصة بالمصروفات:
- ١/٢ رسمة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة.
- ٢/٢ المغالاة في تقييم مخزون آخر الفترة.
- ٣/٢ التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات.
- ٤/٢ تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
- ٥/٢ عدم تسجيل الانخفاض الدائم في قيمة الأول الثابتة وغير الملموسة.
- ٣- الممارسات الخاصة بعمليات الاندماج:
- ١/٣ التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة.
- ٢/٣ التلاعب في مخصصات الاندماج.
- ٣/٣ تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج.
- ٤/٣ دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي.
- ٤- المعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:
- ١/٤ المعاملات غير النقدية.
- ٢/٤ المعاملات بشروط خاصة.
- ٥- الممارسات الخاصة بالمدفوعات للحصول على أعلى أعمال (الرشاوى)
- ٦- الممارسات الخاصة بالالتزامات العرضية.

## ٧- الممارسات المصطنعة في الإفصاح.

١/٧: عدم كفاية الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة.

٢/٧: عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة.

٣/٧: التلاعب في نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية.

## ثانياً: صور الممارسات الخاطئة في المراجعة .

مؤشرات تحذيرية تدل على أن المنشأة تمارس إدارة الربحية: ( سعد الدين، ٢٠١٠،) (الرفاعي، ٢٠٠٣)

يؤدى الفحص الدقيق لبعض المؤشرات إلى اكتشاف ممارسات إدارة الربحية، ولعل من أهم الأمور التي تعتبر مؤشراً على وجود تلاعب في رقم الأرباح ما يلي:-

١) التدفقات النقدية الغير مرتبطة بالأرباح

٢) أرصدة المدينون الغير مرتبطة بالإيرادات

٣) مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها لا تتفق مع حسابات المدينين

٤) المخصصات غير المرتبطة بعناصر الميزانية

٥) المخصصات الناتجة عن عمليات الاندماج غير مقنعة

٦) اتفاق رقم الأرباح تماماً مع تنبؤات المحللين الماليين:

٧) قيود رسمية أو غير رسمية على المراجع

٨) تاريخ حافل بمخالفات قوانين البورصة

دور المنظمات المهنية في مصر:

بدأت مسئولية المراجع الخارجي عن اكتشاف التلاعب والتحرير في مصر بصدور دستور مهنة المحاسبة والمراجعة الذي أصدرته نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية (١٩٥٨) (الجابري، ٢٠٠٥)

أصدرت نقابة التجاريين دستور مهنة المحاسبة والمراجعة سنة ١٩٩٢ وقد ورد فيه أنه يجب على المراجع أن يقوم ببذل العناية والمهارة المعقولة في حدود القواعد والمبادئ المتعارف عليها

وأن عدم إمام المراجع بواجباته المهنية لا يعفيه من المسؤولية، كما أن المراجع يعتبر مخلاً بالأمانة إذا لم يكشف في تقريره عن حقيقة مادية علمها أثناء تأدية لمهمته. ( أحمد ، ٢٠٠٨ )

نص هذا القرار على أن يعمل بمعايير المراجعة المصرية المرافقة لهذا القرار دون غيرها وهي ستة معايير ، كما تطبق معايير المراجعة الدولية في الموضوعات التي لم تتناولها معايير المراجعة المصرية المرافقة لهذا القرار وذلك لحين صدور المعايير المصرية لتلك الموضوعات ، وبذلك فإن المراجع المصري يتبع المعايير الدولية رقم (٢٤٠) بعنوان : مسئولية المراجع عن الغش والأخطاء عند مراجعة القوائم المالية، والصادر عام ٢٠٠٢ .

### الفصل الثالث

#### المبحث الأول

#### سبل تضيق فجوه التوقعات في المراجعة

ان القضاء المطلق على فجوه التوقعات في المراجعة يعتبر أمراً مستحيلاً وذلك نظراً لتعدد الأطراف المشتركة في فجوه التوقعات واختلاف

وتضارب مصالحها وأهدافها وتنوع احتياجاتها وتوقعاتها ولذلك لا بد من اتخاذ عدة أساليب في محاولة لتضييق فجوه التوقعات في المراجعة ولا نكتفي بأسلوب واحد ، ولتحقيق ذلك هناك عدة عوامل منها ما يلي :

- لجنة المراجعة
  - التخصص الصناعي ( المهني )
  - تحسين الكفاءة المهنية للمراجع
  - عدم تقديم خدمات بخلاف المراجعة
  - التغيير الإلزامي للمراجعين
  - دراسة توقعات المستفيدين من المراجع
  - تحسين إدراك المستخدمين من خلال وسائل الأعلام والندوات والمؤتمرات
  - تدعيم دور المنظمات المهنية
- الدراسة الميدانية:

أولاً: منهج الدراسة

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات واخضاعها للمعالجة الإحصائية واستخلاص النتائج منها، وذلك في جميع فروض الدراسة .

اختبارات الصدق والثبات:

بعد قيام الباحثة بالتصميم المبدئي لقائمة الاستقصاء، قامت الباحثة بإجراء اختبارات الصدق والثبات كما يلي:

#### • اختبار الصدق

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صممت من أجله، والتأكد من أن عبارات القائمة تعطي للمستقصى منه نفس المعنى والمفهوم الذي تقصده الباحثة، واعتمدت الباحثة في إجراء الصدق على كل من صدق المحتوى وصدق المفهوم من خلال معاملات الارتباط الداخلي والتحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يلي:

#### • صدق المحتوى

• صدق المفهوم أو البنية الأساسية للمقياس Construct Validity:

#### ١. اختبار الثبات

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى امكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في بيانات تتسم بالثبات ونظرا للثباتين الواضح بين متغيرات الدراسة فاعتمد البحث على معامل الثبات الفا كرونباخ (معامل الاعتمادية)

ثانيا : أسلوب الدراسة ويشمل ما يلي:

#### ١. انواع البيانات المطلوبة

##### ومصادر الحصول عليها

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما:

**بيانات ثانوية:** وتتمثل في البيانات التي تم الحصول عليها من المراجع العربية والاجنبية وتم الحصول عليها عن طريق البحوث التي تناولت متغيرات الدراسة بما يمكن الباحثة من تأصيل المفاهيم واعداد الاطار النظري للدراسة .

**بيانات أولية:** وتتمثل في البيانات التي تم تجميعها من خلال قائمة الاستقصاء من اطراف العينة محل الدراسة وتفرغها وتحليلها بما يمكن الباحث من اختبار صحة او خطأ فروض الدراسة والتوصل الى النتائج

#### ٢. مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في عدد ٤ محافظات من محافظات جمهورية مصر العربية وهي المنصورة ودمياط وطنطا وبنها من خلال زيارة ميدانية وكذلك اعتمدت الباحثة على توصيل القائمة الى عينة الدراسة

عبر البريد الإلكتروني للاستفادة من اراء هذه المجموعة .

**عينة الدراسة:** وتعرضها الباحثة في النقاط التالية:

**نوع العينة:** تم الاعتماد علي العينة العشوائية المنتظمة بسبب توافر شروط استخدامها

**حجم العينة:** تم تحديد حجم العينة باستخدام برنامج Sample Size Calculator وذلك بمعلومية حجم المجتمع الذي يبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ مفردة وعند مستوى ثقة ٩٥% وحدود خطأ +٥ وبادخال هذه البيانات للبرنامج تم حساب حجم العينة وبلغ ٣٨٤ مفردة .

• **نسبة استجابة مفردات العينة:** وتم توزيع عدد ٣٨٤ قائمة استقصاء ووصلت نسبة الاستجابة الكلية ٦٨% ، وهي نسبة جيدة.

**٣. أداة جمع البيانات الأولية**  
اعتمدت الباحثة في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة استقصاء قامت بإعدادها خصيصا لهذا الغرض في ضوء الدراسات السابقة وقد تم تقسيم قائمة الاستقصاء الى قسمين

**القسم الأول:** يشمل الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة ( المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

**القسم الثاني:** ويتمثل في مجموعة من الأسئلة عن رأى عينة الدراسة لأثر الممارسات الاحتمالية في المحاسبة على فجوة التوقعات في المراجعة و سبل تصحيحها .

### **أولا: الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:**

قامت الباحثة باستخراج الاحصاء الوصفي للمتغيرات الخاصة بسمات مفردات عينة البحث ، تم الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث المستقلة و التابعة - سابقة الذكر - هذا و يشمل الاحصاء الوصفي كلا من: الوسط الحسابي والانحراف المعياري الترتيب على أساس القيم الأقل تشتتا أو الأكثر تجانسا وفيما يلي التصنيفات الإحصائية لعينة البحث.

ويشمل الاحصاء الوصفي للخصائص الديموجرافية كلا من (المؤهل - عدد سنوات الخبرة- المسمى الوظيفي ) .

**القسم الثاني:** اختبار فروض الدراسة:

## أولاً: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

لمعرفة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة قامت الباحثة بصياغة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي ينص على أنه "لا يوجد ارتباط معنوي بين الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وسبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها"

وينقسم هذا الفرض الرئيسي الى الفروض الفرعية التالية:

1. لا يوجد ارتباط معنوي بين الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها.
2. لا يوجد ارتباط معنوي سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها. وأظهر التحليل الاحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل بيرسون النتائج الخاصة بهذه العلاقة :

(1) عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الأول: حيث يوجد ارتباط معنوي بين الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها عند مستوى معنوية 0.01

(2) عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني: حيث يوجد ارتباط معنوي بين سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة و فجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها عند مستوى معنوية 0.01

ويتضح من النتائج السابقة عدم ثبوت صحة الفرض الأول. وقبول الفرض البديل القائل بأنه "يوجد ارتباط معنوي بين الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وسبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وابعادها"

## ثانياً علاقة كلا من الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة

لدراسة العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين الممارسات الاحتياطية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة استخدمت الباحثة نموذج المعادلة الهيكلية وتعرض الباحثة في البداية كيفية استخدامه كما يلي:

1. المرحلة الأولى : توصيف النموذج  
**Model**  
**Specification** : وفي هذه المرحلة يتم تحديد المتغيرات المستقلة و الوسيطة و التابعة و العلاقات بينها في ضوء



الدراسات السابقة و ذلك لوضع  
فروض الدراسة بغرض اختبارها.  
٢. المرحلة الثانية : تقدير النموذج

**Model estimation** : حيث  
يتم القيام بالتحليل العاملي  
التوكيدي وذلك بغرض قياس  
الصدق التقريبي للتأكد من أن  
عبارات قائمة الاستقصاء تقيس  
ما أعدت له.

٣. تقييم النموذج **Model**  
**Evaluation** : ويتم تقييم  
النموذج من خلال :

- المعنوية الكلية للنموذج : من  
خلال مقارنة القيمة المحسوبة  
بالقيمة المعيارية لعدة  
مؤشرات .
- معنوية المعلمات الخاصة  
بالنموذج (معاملات الإنحدار  
والتباين والتغاير الخاصة  
بالمغيرات المستقلة).

٤. تعديل النموذج **Model**

**Modification** : و يتم تعديل  
النموذج لتحسين معنوية النموذج ،  
أو لاختبار فروض جديدة ، و يتم  
تحسين معنوية النموذج من خلال  
عمل مؤشرات التعديل  
modification indices بعدة  
طرق منها :-

- إجراء تغاير Covariance بين  
متغيرين.

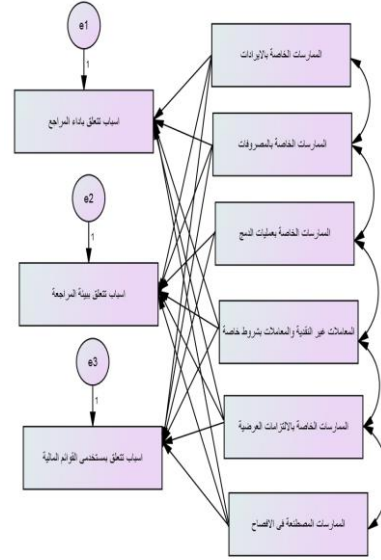
- عمل تباين Variance بين  
متغيرين.
- إجراء علاقة انحدار بين متغيرين.  
ولمعرفة علاقة الممارسات الاحتمالية  
في المحاسبة وفجوة التوقعات في  
المراجعة قامت الباحثة بصياغة  
الفرض الثانى من فروض الدراسة  
والذى ينص على انه " لا يوجد تأثير  
معنوى بين الممارسات الاحتمالية في  
المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة  
ككل وابعادها"

وقامت الباحثة باستخدام البرنامج  
الاحصائى (AMOS version 23)  
وتحليل نموذج المعادلة الهيكلية  
لمعرفة مستوى العلاقات المباشرة بين  
المتغيرات وقد ثبت معنوية النموذج  
كما يتضح من الشكل التالى:

### ثالثا علاقة كلا من سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة

ولمعرفة علاقة سبل تضيق  
فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة  
التوقعات في المراجعة قامت الباحثة  
بصياغة الفرض الثالث من فروض  
الدراسة والذي ينص على انه " لا يوجد  
تأثير معنوي بين سبل تضيق فجوة  
التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات  
في المراجعة ككل وابعادها"

بالمثل قامت الباحثة باستخدام  
البرنامج الاحصائي (AMOS  
version 23) لنموذج المعادلة  
الهيكلية لمعرفة مستوى العلاقات  
المباشرة بين المتغيرات وقد ثبت  
معنوية النموذج كما يتضح من الشكل  
التالى:



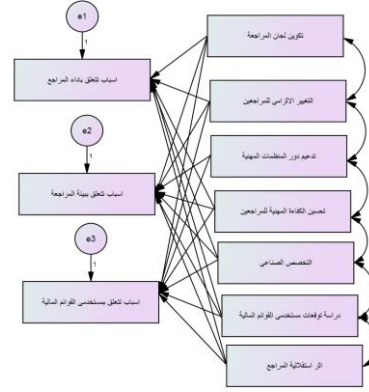
شكل (١-١)

تأثير الممارسات الاحتمالية في  
المحاسبة على فجوة التوقعات في  
المراجعة

وبالتالى عدم ثبوت صحة  
الفرض الثانى وقبول الفرض البديل  
اى أنه" يوجد تأثير معنوي بين  
الممارسات الاحتمالية في المحاسبة  
على فجوة التوقعات في المراجعة ككل  
وابعادها"

توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة قامت الباحثة بصياغة الفرض الرابع من فروض الدراسة والذي ينص على انه " لا يوجد تأثير معنوي بين الممارسات الاحتمالية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة عند توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة"

ويوضح الشكل التالي نتائج اختبار هذا الفرض:



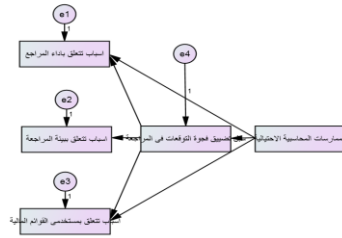
شكل (١-٢)

تأثير سبل تضيق فجوة التوقعات على فجوة التوقعات في المراجعة

وبالتالي عدم ثبوت صحة الفرض الثالث وقبول الفرض البديل أي أنه يوجد تأثير معنوي بين سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة ككل وإبعادها"

رابعا علاقة كلا من الممارسات الاحتمالية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة عند توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة

ولمعرفة علاقة كلا من الممارسات الاحتمالية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة عند



شكل (١-٣)

الممارسات الاحتمالية في المحاسبة وفجوة التوقعات في المراجعة عند توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة"

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الرابع حيث يوجد

## النتائج والتوصيات

تنقسم إلي نتائج نظرية ونتائج عملية

ومن النتائج النظرية ما يلي :

(١) تمثل فجوة التوقعات في المراجعة أحد أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في الوقت الحالي ،نظرا لما تتركه من آثار سلبية مترتبة علي استمرارها واتساعها .

(٢) علي الرغم من وجود فجوة التوقعات في المراجعة في جميع دول العالم تقريبا إلا ان الظروف البيئية في كل دولة تلعب دور رئيسي في تحديد شكل وطبيعة ومحتوي هذه الفجوة .

(٣) لم تتناول معايير المراجعة فجوة التوقعات في المراجعة .

(٤) يساهم المراجعون في وجود فجوة التوقعات من خلال الشك في استقلالهم وحياد المراجع الخارجي و نقص الكفاءة المهنية للمراجع و انخفاض جودة الأداء

(٥) يساهم مستخدمو القوائم المالية في وجود فجوة التوقعات من خلال عدم إدراكهم لمسئولية المراجعة عن اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية و اعتقاد مستخدمي

تأثير معنوي للممارسات الاحتمالية في المحاسبة على فجوة التوقعات في المراجعة عند توسيط سبل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة .

خامساً: الفروق بين الاطراف المعنية

بالدراسة بشأن لفجوة التوقعات وفقا

للخصائص الديموجرافية

لمعرفة هذه الفروق قامت الباحثة بصياغة الفرض الخامس من فروض الدراسة والذي ينص على " :لا توجد فروق معنوية في إدراك الأطراف المعنية بالدراسة لفجوة التوقعات في المراجعة وفقا" للخصائص الديموجرافية ( المؤهل - عدد سنوات الخبرة - المسمى الوظيفي ) .

وقد استخدمت الباحثة اختبار كاً<sup>٢</sup> لتحليل هذا الفرض الذي ثبت معنويته لذلك تم رفض الفرض الخامس وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "توجد فروق معنوية في إدراك الأطراف المعنية بالدراسة لفجوة التوقعات في المراجعة وفقا" للخصائص الديموجرافية ( المؤهل - عدد سنوات الخبرة - المسمى الوظيفي )"

القوائم المالية أن تقرير المراجعة الإيجابي يضمن قدرة المنشأة على الاستمرار و نقص الثقافة عن المحاسبة والمراجعة بين المستخدمين و طبيعة التغيير في توقعات المجتمع.

٦) تساهم بيئة المراجعة في وجود فجوة التوقعات من خلال عدم التحديد الواضح لدور مسؤوليات المراجع و التوصل غير الفعال في بيئة المراجعة و قصور نظام الرقابة الذاتية لمهنة المراجعة و القصور في التقارير المالية المنشورة و عدم كفاية التشريعات والإصدارات المهنية المنظمة للمهنة.

٧) تقوم إدارة الشركة بممارسة أساليب المحاسبة الاحتياطية بهدف تضليل القوائم المالية لدوافع مختلفة أما شخصية أو لإظهار مركز الشركة بشكل أفضل.

٨) موقف المراجع من اكتشاف الممارسات المحاسبية الاحتياطية والتقارير عنها من القضايا المعاصرة الهامة ويرجع ذلك إلي الدور الهام للمراجع الخارجي في إعطاء تأكيد معقول عن صحة القوائم المالية وخلوها من الانحرافات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الاحتياطية .

٩) لا يوجد إطار محدد للممارسة الاحتياطية في المحاسبة لكنها تختلف من شركة لأخرى.

١٠) إن التخصص الصناعي للمراجع يمكن المراجع من الإلمام بكافة تفاصيل القطاع الذي يعمل به، وبالتالي معرفة مواطن الاحتياطات المحاسبية والقدرة علي اكتشاف وجودها.

### ثانيا النتائج العلمية :

اثبتت الدراسة الميدانية ان استخدام لجنة المراجعة، التخصص الصناعي (المهني) ، تحسين الكفاءة المهنية للمراجع ،عدم تقديم خدمات بخلاف المراجعة ، التغيير الإلزامي للمراجعين ، دراسة توقعات المستفيدين من المراجع ، تحسين إدراك المستخدمين من خلال وسائل الأعلام والندوات والمؤتمرات وتدعيم دور المنظمات المهنية لا تساعد فقط في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة فقط ولكن تساعد ايضا في الحد من الممارسات الاحتياطية في المحاسبة .

### التوصيات :

١) نظرا للطبيعة الديناميكية لفجوة التوقعات وصعوبة القضاء عليها نهائيا يتطلب الأمر استخدام أكثر من عامل واحد حتى يمكن تضيقها منهم ما يلي :

- ضرورة إلزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بأن يكون لديهم لجنة مراجعة فعالة وأن يكون معظم أعضائها مستقلين (غير تنفيذيين)، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العمومية للمساهمين وليس من قبل مجلس الإدارة لتدعيم استقلالهم .
- يجب إلمام جميع أعضاء لجنة المراجعة بالجوانب المالية والمحاسبية وطبيعة نشاط الشركة، كما يجب أن يكون من بين أعضاء اللجنة خبير في مجال المحاسبة والمراجعة.
- تطبيق التخصص الصناعي (المهني) للمراجع الخارجي لما له من دور مهم على سوق خدمة المراجعة من خلال زيادة مستوى المنافسة المهنية ومستوى الخبرة والإلمام بالممارسات الاحتياطية مما يؤدي إلي رفع كفاءة أداء المراجع الخارجي.
- التدريب الميداني المستمر للمراجعين مما يساعد علي تحسين جودة المراجعة .
- عدم تقديم خدمات بخلاف المراجعة لأنها قد تؤدي إلى الشك في موضوعية المراجع عند تقديم هذه الخدمات إن لم تأثر علي جودة أداء المراجع .
- ضرورة العمل علي مبدأ التغيير الإلزامي الدوري للمراجعين لمنع تكوين علاقة بين المراجع والشركة
- يتوجب على المنظمات و المعاهد المهنية اصدار المعايير والتشريعات المهنية التي تتوافق مع توقعات المجتمع الواقعية، و التوقعات المعقولة من جانب المراجعين والتي تعمل على خفض فجوة التوقعات بين المجتمع المالي و المراجع الخارجي إلى أدنى حد ممكن وتحكم طبيعة العلاقة بينهم.
- تحسين إدراك المستخدمين من خلال وسائل الأعلام والندوات والمؤتمرات
- عقد الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين مدققي الحسابات ومستخدمي البيانات المالية لمناقشة مشاكل المهنة وامكانيات تطوير هذه المهنة، وهذا ما يسهم في الحد من فجوة التوقعات والتعرف على متطلبات وتوقعات الأطراف المستفيدة.
- ضرورة اهتمام المنظمات المهنية المصرية بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة اللازمة للتعامل مع المتغيرات الحديثة في مهنة المراجعة.
- إصدار معايير تتماشى مع الحاجة المالية للحد من مرونة المعايير

المحاسبية و الممارسات المحاسبية  
الاحتياطية.

٣) إجراء المزيد من البحوث في  
مجال مسئولية المراجع عن اكتشاف  
التلاعب والتقارير عنه وذلك بهدف  
تحديد المسئولية المهنية والقانونية  
بشكل واضح عن اكتشاف الغش  
والاحتياطات المحاسبية وذلك من اجل  
زيادة الثقة والمصدقية في القوائم  
المالية وتدعيم دور المراجعة .

٤) إنشاء لجنة للرقابة علي شركات  
المراجعة في مصر لضمان التزام تلك  
الشركات بأداء مهام المراجعة بالجودة  
المطلوبة ومدى إلتزامهم بالمعايير  
والميثاق الأخلاقي للمراجع .

## المراجع

### المراجع العربية :

#### الكتب:

١. أحمد نور ، حسين عبيد و شحاتة  
السيد شحاتة ، دراسات متقدمة في  
مراجعة الحسابات ، (الإسكندرية  
- الدار الجامعية ، ٢٠٠٧)، ص  
١١.
٢. طارق عبد العال حماد ، المحاسبة  
الإبتكارية دوافعها - أساليبها -  
أثارها ( الإسكندرية : الدار  
الجامعية ، ٢٠١١ )

٣. محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة  
الحسابات من النظرية إلى  
التطبيق،(ديوان المطبوعات  
الجامعية ، بدون سنة نشر) ، ص  
٢١ .

٤. نبيل فهمي سلامة ،دراسات متقدمة  
في المراجعة ،الطبعة الثالثة  
(بورسعيد :مكتبة الجلاء الحديثة  
، ٢٠٠٤) ص ٢٣٩ .

#### الدوريات :

١. إحسان بن صالح المعتاز،"الغش  
في القوائم المالية بالشركات  
المساهمة السعودية من وجهة نظر  
أعضاء لجان المراجعة  
والمراجعين الخارجيين"،المجلة  
العلمية للدراسات التجارية والبيئية  
،العدد الأول، ٢٠١٠
٢. احمد القرني ، " فجوة التوقعات في  
مراجعة الحسابات العامة حالة  
المملكة العربية السعودية " ،  
المجلة العربية للعلوم الإدارية ،  
مجلد ١٦ ، عدد ٢ ، مايو ٢٠٠٩ ،  
ص ١٤٣ .
٣. احمد حامد محمود عبد الحليم،  
"العوامل المؤثرة في اكتشاف  
المراجع الخارجي للغش في القوائم  
المالية - دراسة ميدانية مقارنة "،  
مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،  
جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد  
والخمسون ، العدد الثاني ، يناير  
٢٠١٤ ، ص.ص. ١١٧-١٦٠ .
٤. حسين احمد دحوح ، " مسئولية  
مراجع الحسابات عن اكتشاف  
التضليل في التقارير المالية للشركات

طموح المنتظرين ومتطلبات مجتمع المعرفة " ، مجلة الدراسات المالية و التجارية ، جامعة بني سويف ، العدد الثالث ٢٠٠٨ ، ص.ص. ٣٧١-٣٧٣ .

١١. عيسى عبد الله الغندودي ، " دور قواعد الإدارة الرشيدة (

الحوكمة) في دعم استقلال مراجعي الحسابات في ليبيا - دراسة استكشافية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، جامعة دمشق ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني، ٢٠١١ ، ص ٤٦١ .

١٢. محمد بشير غوالي ، " دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية - دراسة حالة عينة من ممارسات مهنة المحاسبة بولايات الجنوب الشرقي الجزائري " ، مجلة الباحث ، العدد الثاني عشر، ٢٠١٣ ، ص ١٣١ .

١٣. ناصيف فرحات " فجوة التوقعات في المراجعة " ، مجلة المحاسب المجاز ، العدد التاسع والثلاثون ، الفصل الثالث، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ .

١٤. يوسف جربوع وعلى شاهين ، " العوامل المؤثرة على فشل عملية المراجعة وسبل علاج هذا الفشل - دراسة تحليلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجية في قطاع غزة " ، مجلة المحاسبة و الإدارة و التأمين ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن و السبعون ، السنة الخمسون ، ٢٠١١ ، ص ٥٨٢ .

١٥. يوسف عبد القادر عبد الوهاب ، " تطوير مدخل تحسين كفاءة

الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٢ .

٥. حسين أحمد عبيد، "دراسة ميدانية لظاهرة التطويع المصطنع لأرباح المحاسبية لخدمة أغراض الإدارة - الدوافع والآثار" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٦٢ .

٦. راند إبراهيم السعد، " فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية - دراسة ميدانية " ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد الرابع عشر، تشرين أول ٢٠٠٨، ص ٣٥٣ .

٧. رضا إبراهيم صالح ، " تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين دراسة نظرية تطبيقية :حالة مصر " ، البحوث المحاسبية ، المجلد السادس، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٢ . ص ١٢٠ .

٨. الرفاعي إبراهيم مبارك ، " دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح - دليل استقرائي من البيئة المصرية " ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ، العدد الثاني، ٢٠٠٣ .

٩. سامي وهبه متولي، " فجوة التوقعات في المراجعة أسيانيا وسبل تضييقها " ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد العاشر ، ١٩٩٣ ، ص ١٨٤ .

١٠. عبد الرازق الشحادة و أسامة شعبان ، " مهنة المحاسبين بين



وفاعلية المراجع في اكتشاف غش الإدارة"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، المجلد الحادي والعشرين، يوليو ١٩٩٩، ص.ص. ١٣٧-١٣٨.

#### الرسائل:

١. احمد بربر، " جودة المراجعة من خلال التطبيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ٢٠١٤، ص.٧٥.
٢. سامح محمد رضا رياض أحمد، " دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتمالية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة"، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، ٢٠٠٨، ص ٦٠.
٣. سماح الرفاعي على الجابري، "مدخل مقترح لاكتشاف وتقييم الغش في القوائم المالية بهدف تدنية مسئولية المراجع الخارجي - دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس - كلية التجارة ببورسعيد، ٢٠٠٥.
٤. عماد محمد سعد الدين، "دراسة أثر تنظيم الخدمات بخلاف مهام المراجعة والتخصص الصناعي علي ممارسات إدارة الربحية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص.١٧-١٩.
٥. عوض أحمد الروياتي، " المنهج العلمي المقترح لمعايرة العناية المهنية المبذولة من مراجع الحسابات لرفع مستوى جودة الأداء"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة - بورسعيد، جامعة السويس، ٢٠٠١، ص ٨٧.
٦. لطف محمود بركات، " تقييم عوامل تضيق فجوة التوقعات في المراجعة مع دراسة تطبيقية بالجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة - جامعة بور سعيد، ٢٠٠٠، ص( ز )

٧. مصطفى محمود مصطفى، " دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص ١٥.
٨. المنتصر بالله سهيل ترزي، " أثر تعديلات معيار الدولي رقم (٧٠٠) الخاص بتقرير مدقق الحسابات علي تضيق فجوة التوقعات - دراسة لأراء مدققي الحسابات ومعدّي القوائم المالية و الأكاديميين في قطاع غزة - فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٣م - ١٣٤٣هـ، ص. ٦٤.
٩. مهدي خليل محمد، " فجوة التوقعات في عملية المراجعة بين الطرفين الثالث والمراجعين وخبراء الضرائب: الدواعي و المبررات ( دراسة حالة ولاية الجزيرة - السودان)"، رسالة ماجستير، جامعة السودان المفتوحة، ٢٠١٢.

#### المراجع الاجنبية:

1. Adeyemi Semiu "Stakeholders' Perception of Audit Performance Gap in Nigeria", International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 1, No. 1, 2011, P. 155
2. Berton lee, " Big Accounting Firms Weed out Risky Clients", Jun. 1995. [www.apnewsarchive.com/1995/Big-Accounting-firms-weed-out-Risky-clients/](http://www.apnewsarchive.com/1995/Big-Accounting-firms-weed-out-Risky-clients/)
3. Blessing Ljeoma Ngozi, "Empirical Analysis on The Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting", International Journal of Economics, Ccommerce and Management, Vol.3, No.1, Jan 2015, P.2.
4. Chandler Roy and Edwards , John Richard , " Recurring Issues in auditing : back to

- Review, vol.7,No. 13, Moy 1997 ,p.57.
11. Gay Grant, Schelluch Peter and Reid Ian , " Users' Perceptions of The Auditing Responsibilities for the Prevention, Detection and Reporting of Fraud, Other Illegal Acts and Error ", Australian Accounting Review, vol.7,No. 13, Moy 1997, p. 51
  12. Gay Gront, Schelluch Peter and Boines, Pereptions of Messages Conveyed By Review and Audit Reporrns" Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 11, No.4,1998,p.p.472-494.
  13. Hassink , Harold F.D. et al, "Corporate Fraud and The Audit Expectations Gap :A study Among Business Managers", Journal of International Accounting , Auditing and Taxation , Vol.18 , No.2, 2009, p.p.85-100
  14. Ihendinihu John and Robert Silvia, "Role of Audit Education in Minimizing Audit Expectation Gap (AEG) in Nigeria", International Journal of Business and Management , Vol . 9 , No.2 ,2014 , p.204.
  15. Kassem Rasha and Higson Andrew, " Financial Reporting Are Standards' Setters and External Auditors Ooing Enough ?", International Journal of Business and social science, Vol.3, No.19 ,October.2012,pp.283-290.
  16. Kose Yasemin and Erdogan Sedat , "The Audit the future ? " , Accounting , Auditing & Accountability Journal , Vol. 9 Vo. 2 , 1996. p4 .
  5. Collin Seven – Olaf Yrjo, et.al, " Explaining the choice of Accounting standards in municipal corporations positive Accounting Theory and Institutional Theory as Competitive or Concurrent Theories " , Critical Perspectives on Accounting , Vol. 20 , 2009 ,p.148 .
  6. Dona Gherai , " Audit Expectation Gap in The Public Sector in Romania", Economic Science Series , Vol.20, No. 2 , 2011,P511.
  7. Dunn, Kim Berlya and Mayhew, Brian W. , "Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality", Review of Accounting Studies , vol.9 ,no.1 ,Mar2004, pp-35-58.
  8. Epstein, Marcj . ; Geiger, Marshall A. , " Investor Views of Audit Assurance : Recent Evidence of the Expectation Gap " , Journal of Accountancy, Vol. 177, No. 1 , 1994 , p 64 .
  9. Epsterin M.J. and Geiger A. , " Investor views of audit assurance: Recent evidence of the expectation gap", Journal of Accountancy , Jan1994, P.60 .
  10. Gay Grant, Schelluch Peter and Reid Ian , " Users' Perceptions of The Auditing Responsibilities for the Prevention, Detection and Reporting of Fraud, Other Illegal Acts and Error " , Australian Accounting

23. Rezaee Zabihollah, " Causes and Consequences and Deterrence of Financial Statement fraud " , Critical perspectives on Accounting , vol. 16 , No. 3 , April 2005 , p.p. 227-298.
24. ROMOS Michael, "Auditors Responsibility for fraud Detect", Journal of Accountancy, Vol.195,No.1 Jan 2003, p.p. 28-35
25. Yadav Brijesh , "creative Accounting: A literature Review", Financial & Business Management , Vol. 1, No.5, Nov-Dec 2013, P.11.
26. Yadav Brijesh, "Creative Accounting: An Empirical Study From Professional Prospective", International Journal of Management and Social Sciences Research, Vol.3, No.1, Jan 2014, P. 38.
- 27- Zhanq Ming-wei and Harrold Suzanne , " Going Going, going .....gone? Is GCQ A self-Fulfilling Prophecy", Australian Accountant, August 1977
- Expectation Gap in Turkey" The Journal of Accounting and Finance, July 2015,P.195.
17. Mahadevaswamy G.H. and Salehi Mahdi , " Audit Expectation Gap in Auditor Responsibilities: Comparison Between India and Iran ", International Journal of Business and Management ,Vol.3,No .11,2008, P.135.
18. Naif Mansour M.," The Expectation Gap in Auditing ",Research Journal of Finance and Accounting .Vol .6 ,No.8, 2015 , P.62.
19. Ogilvie John , Management Accounting –Financial Strategy ,(CIMA ,2007),P. 378 .
20. Okoye Emma I.K. and OKaro S.C. ; " Forensic Accounting and Audit Expectation Gap. The perception of Accounting Academics", papers series, Sep 2011 , P. 2. Available at : <http://www.ssrn.com>
21. Oriat amat , catheriene gowthorpe , " creative accounting : Nature , Incidence, and Ethical Issues " , journal of Economic literature classification , 2004.
22. Owens-Jackson ,Lisa A. , Robinson ,Diana and Shelton, Sandra , "The Association Between Audit Committee Characteristics , the Contracting Process and Fraudulent Financial Reporting " , American Journal of Business, vol.24 , no.1,2009.